

تحقيق

هناك صراع سياسي بين 3 أطراف على مستشفى البترون، وكلهم يريدون أن تكون لهم الكلمة الفصل: الوزير بطرس حرب، الوزير جبران باسيل، النائب أنطوان زهرا. إلا أن الحسم السياسي يعني أن يتحوّل المستشفى إلى معقل سياسي بعيداً عن أي اعتبارات طبية وصحية... وقد رسا المزاد الأخير على كلمة الوزير حرب الذي يريد خصّصة المستشفى!

خصّصة مستشفى البترون

حرب يرفض تسليمه لوزارة الصحة ويطلب تلاميذه لإدارة حرة

محمد وهبة

في الفترة الأخيرة صدرت مجموعة من القرارات المتناقضة حول مصير مستشفى البترون، الذي استثمره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي منذ تشرين الأول 1974، ففي منتصف كانون الأول 2007 طلب مجلس الضمان من إدارة الصندوق أن ترفع تصورها عن مستقبل المستشفى والخيارات المتاحة، فتبين وجود 4 خيارات: الاستمرار بإدارته من قبل الصندوق، وقف العمل بالمستشفى، إعادة المستشفى إلى وزارة الصحة، أو تلاميذه لإدارة خاصة. فأتخذ مجلس الإدارة قراراً بإنهاء استثمار المستشفى وإعادته إلى الوزارة... إلا أن وزير العمل

بطرس حرب، فور تسلّمه مهمّاته في الوزارة، طلب من الضمان تغيير خياره، والعمل على خصّصة المستشفى.

صراع سياسي

يؤكد المتابعون أن موضوع مستشفى البترون سياسي بامتياز، فهناك صراع بين ثلاثة جهات تسعى إلى إعلان سيطرتها عليه سيطرة كاملة: الوزير بطرس حرب، التيار الوطني الحر، والقوات اللبنانية. إلا أن جميع هذه الأطراف متهمّة بالتقصير والإهمال، فبحسب النائب السابق إسماعيل سكرية، الذي شغل منصب رئيس مجلس إدارة مستشفى البترون في منتصف التسعينيات، «لم يسأل أيّاً من السياسيين لماذا

يفشل هذا المستشفى على الرغم من أنه كان واضحاً للجميع وجود عملية تسييس واستغلال سياسي واسع بأكثر مقدار ممكن من التوظيفات أو طلبات شطب الفواتير»، وبالتالي كان هناك «قصور وتخلّف عن الدور الفعلي للمستشفى».

كان الهدف من أن يستثمر الضمان مستشفى البترون، أو مستشفى إميل بيطار، هو أن يعمّق تجربته في العناية الطبية، بما يسمح له بفهم أكبر لآكلاف والتعرفات الطبية والاستشفائية ويمكنه من درس إمكان تقديم خدمات مباشرة في المناطق الريفية، لكن ما تكشف خلال 36 سنة أن المستشفى كان ينسجم مع التدخلات السياسية التي كانت تطرأ على صندوق الضمان، لا بل



الخلاف حول مستشفى البترون له طابع سياسي (أرشيف - مروان بو حيدر)

إلا أن أبرز استغلال سياسي حصل في الفترة الأخيرة حين بدأ الحديث عن قرار إعادة المستشفى إلى كنف وزارة الصحة، فقد أطلق بازار سياسي من الأطراف الثلاثة، وكان لكل منهم رأي يتناسب مع أهوائه ومصالحه السياسية، فالثلاثة كانوا متفقين على ضرورة عدم إغلاق المستشفى، لكن الوزير بطرس حرب كان يريد أن يبقى في عهدة الضمان لإبقاء الموظفين بصرف النظر عن الجدوى الاقتصادية والكلفة التي تترتب على صندوق الضمان، ويخالفه النائب أنطوان زهرا الذي يعتقد أنه يجب إعادة المستشفى إلى وزارة الصحة العامة وإعادة هيكلته جذرياً بطريقة تؤدي في النهاية إلى زيادة نسبة القواتيين بين الموظفين والكوادر العليا في المستشفى، أما الوزير جبران باسيل فكان يصر على إبقاء المستشفى في عهدة الضمان مع بعض التحسينات. في هذا الوقت، أي حتى نهاية 2008، كانت إدارة الضمان قد توصلت إلى

كان يتماهى معها إذ يشير سكرية إلى أن المستشفى تحوّل إلى صورة مصغرة عن تعاطي السياسيين مع الضمان الاجتماعي والقطاع الصحي عموماً.

وبحسب أعضاء سابقين في مجلس إدارة المستشفى، كان المستشفى يربح حتى عام 1994 ثم بدأ يخسر، وفي عام 1996 استهلكت هذه الخسائر كل الأرباح المحققة سابقاً، حتى تراكمت الخسائر إلى 7,8 مليارات ليرة، وفي نهاية 2009 ارتفعت إلى نحو 15 مليار ليرة، فيما كانت تقدر الكلفة السنوية على الضمان لسداد العجز، بنحو مليار ليرة. وتبيّن لهؤلاء أن هناك فواتير وهمية وسرقة حسابات الزبائن التي تغطيها وزارة الصحة، وفواتير لا يمكن المستشفى أن تستهلكها مثل قوالب القشقوان وصناديق الفريز الطازج وسواها من المأكولات والمشروبات... وحين اكتشف الأمر جرت تغطية الفاعل لكونه محسوباً على جهة سياسية سيطرة في المنطقة.

35

كيلومتراً

هي مسافة الحد الأدنى التي تبعد بين مستشفى البترون وأقرب مستشفى خاص، وهذا يزيد فرص نجاح أي مستشفى يقع في قلب مدينة. لكن السؤال الذي لم يلق إجابة: لماذا تخسر المستشفيات الحكومية بينما تربح مستشفيات القطاع الخاص؟

البناء لا يتحول إلى صرح طبي

يقول المطلعون، تعليقاً على طلب وزير العمل بطرس حرب (الصورة) تلزيم المستشفى لإدارة حرة، إن المستشفى لا يعمل فعلياً، فهو لا يكاد يستقبل المرضى حالياً، ويعاني من نقص فادح في الأدوية والمعدات الطبية والتجهيزات التي تقادمت كثيراً، بينما كلفته الإدارية مرتفعة بسبب التوظيفات السياسية على مرور الزمن... وقد تبيّن عام 2008 أن إعادة تأهيل المستشفى تستوجب مليار ليرة، لكن يمكن أن يستنفد المبلغ بلا جدوى مع التدخلات السياسية، علماً بأن نسبة إشغال الأسرة لا تتعدى 40% وهي نسبة متدنية قياساً على التوازن المالي الذي يستوجب إشغال بنسبة 60%.



قطاعات

الضمان الاجتماعي

ملف الضمان في اجتماع ثلاثي الأطراف

عقارات

22% ارتفاع رخص البناء

عن واقع قطاع الإنشاءات في لبنان، فالرخصة يمكن استخدامها خلال السنوات الخمس المقبلة، وبالتالي فإنها لا تعبّر فعلياً عن حجم الإنشاءات المنفذة في هذه الفترة، وبالتالي فإن المؤشر الأساسي هو نسبة الرخص المنفذة. إلا أن هذا الطلب على رخص البناء لا يعكس أيضاً واقع السوق العقاري الذي بدأ يتهاوى في الفترة الأخيرة مع جمود السوق في ظل تورّم الأسعار الذي بدأ يتجاوز أي قدرة شرائية للمواطنين، علماً بأن هناك هوة كبيرة بين هذه القدرة وأسعار الشقق التي ارتفعت بفعل المضاربات العقارية في السوق الناجمة بصورة مباشرة عن توافر سيولة خارجية كبيرة في السوق المالية المحلية، وقد استثمرت هذه الأموال في عمليات مضاربة على الأراضي رفعت الأسعار في كل المناطق بوتيرة غير مسبوقة أحدثت فقاعة عقارية ضخمة باتت مرشحة للانفجار مع بدء هرب الأموال من لبنان.

(الأخبار)

ارتفع عدد رخص البناء في الأشهر السبعة الأولى من السنة الجارية بنسبة 22%، مسجلاً نحو 8587 رخصة، مقارنة بـ 7038 رخصة منحت في الفترة نفسها من عام 2009. وبذلك ارتفعت المساحات التي حصلت على ترخيص بالبناء إلى 8,692 ملايين متر مربع مقارنة بـ 5,566 ملايين، أي بزيادة نسبتها 56,14%.

وبحسب الإحصاءات التي تصدرها نقابة المهندسين في بيروت، ارتفع عدد الأمتار التي حصلت على ترخيص بالبناء بوتيرة لافتة في شهر تموز 2010 وحده، إذ بلغت 1,411 مليون متر مربع، مقارنة بـ 358 ألف متر مربع في تموز 2009، وقد حازت محافظة جبل لبنان أكبر حصة منها بنسبة 63,8% من مجمل الأمتار المرخصة، فيما حصلت منطقة الجنوب على نسبة 10,4%، تليها بيروت بنسبة 8,9% من مجمل الأمتار المرخصة، والبقاع بنسبة 8,5%، ثم النبطية بنسبة 7,4%، والشمال بنسبة 0,92%.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الرخص لا تعبّر فعلياً

الكلام «هو تفسير تبريري، في محاولة للقول إن مثل هذه الخطوة يترتب عليها هذه النتيجة، لكن التجربة تؤكد خلاف ذلك»، موضحاً أن العمال «ليس لديهم مشكلة في مسألة التعرفة ما دامت زيادتها مستندة إلى دراسات أعدتها الضمان ووزارة الصحة، لكن بما أنه قد مرّ عليها 20 عاماً، ينبغي رفعها في موضع، وخفضها في موضع آخر».

إلا أن لهذه التعريفات نتائج وتأثيرات على الوضع المالي للصندوق، «فإقرار هذه التعرفة يجب تحقيق التوازن المالي، وقد تبين أن إقرارها يرتب كلفة إضافية على الصندوق بقيمة 80 مليار ليرة. وبما أن الضمان والمستشفيات والعمال يفتنون جميعاً، فليتحقق التوازن المالي من خلال زيادة الاشتراكات، لكن عندما تقرر إصرار قرار الزيادة بهدف إسكات صرخة المستشفيات وتهديدات نقيدها بعدم استقبال المرضى المضمونين، واجهنا هذا الأمر ورفضناه».

(الأخبار)

قال رئيس الاتحاد العمالي العام، غسان غصن، إن وزير العمل بطرس حرب س يدعو إلى اجتماع مشترك يضم أطراف الإنتاج الثلاثة، للبدء بمعالجة جديّة ملف الضمان الاجتماعي بكامله، مشيراً إلى أن أهمية هذا الأمر أنه يأتي في إطار تجنب المعالجة الظرفية والآنية التي قاربت مشكلة الضمان انطلاقاً من مبدأ «إسكات المستشفيات لنرى لاحقاً ماذا يحصل في الضمان»، وذلك بصرف النظر عن تداعيات هذه الخطوة وانعكاسها على الصندوق.

ورأى غصن أن المعالجات الظرفية ليست طريقة لمعالجة مشكلة الضمان المثقل بالديون، فهذا الملف كبير وجوهري ويجب معالجته من دون أن يهيمن أو يضغط أي طرف على الآخر.

ورد غصن على ما لمحت إليه نقابة المستشفيات الخاصة من أن الاتحاد العمالي العام هو من دفع المستشفيات إلى عدم استقبال مرضى الضمان بسبب معارضته قرار رفع سقف الاشتراكات من 1,5 مليون ليرة إلى 2,5 مليون، وقال إن هذا